# المشكلة الايرلندية – نموذج لصراع قومي دراسة في الجغرافية السياسية

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**سعود عبد العزيز الشعبان**
**كلية الاداب – جامعة البصرة**

**تمهيـــــد :**

تحاول اجهزة الاعلام والدوائر الغربية تصوير الوضع الراهن في اقليم ايرلنـــدا الشمالية – اليستر – على انه صراع طائفي او اختلاف مذهبي بـــين اتبـــاع الكنيـــستين الكاثولوكية والانكليزية ، لكنه في حقيقة الامر يمثل نموذجا لصراع قومي واضح يـــستند على رغبة الوطنيين الايرلنديين بالانفصال عن بريطانيـــا ومعارضـــة الاخيـــرة لـــذلك باعتبارها ايرلندا الشمالية جزءاً من كيان المملكة المتحدة .

لقد حاول بعض المؤرخين الانكليز منذ القرن التاسع عشر اخفاء حقيقة احـــتلال انكلترا وسيطرتها على الاقليم وذلك من خلال خلق التبريرات غير المقنعة والتي وصفوا فيها الشعب الايرلندي بالتخلف كونه لا يملك مقومات حضارية ولذا فان هدف الانكليز من السيطرة على الاقليم كان بقصد تطويره وتحضير سكانه وانهم تبعاً لذلك يقدمون خدمـــة كبيرة للايرلنديين لاجل تقدمهم وتطورهم الحضاري . كما لا يختلـــف مـــؤرخ المرحلـــة المعاصرة عمن سبقهم في تقييمهم للمشكلة ، بل ربما كانوا اكثر منهم رجعية وتصلباً في تبرير الاحتلال الانكليزي للاقليم منطلقين في ذلك من المنهج الـــشوفيني التعـــصبي فـــي تعاملهم معها وفي تدوينهم لتطوراتها . فعلى سبيل المثال فقد ادعـــوا بـــان الايرلنـــديين غيـــــر قادرين على بناء حضارتهم الخاصة وانهم يتصفون بالشراسة وعدم الاتزان ولذا فان هدف انكلترا من احتلالها للجزيرة كان لتطبيع شعبها وتحـــضيره أي جعلـــه ضـــمن

مجمعة الامم المتحضرة . ويستثنى من ذلك المؤرخين الباحث مورتن J. Morton الذي كشف عن نوايا واهداف انكلنترا الحقيقية من احتلالها للجزيرة والتي تتمثل في ضمها لها ومحاولة ازالة كل السمات القومية للشعب الايرلندي او طمسها واخفائها ( ١/ ٨١ – ٩٠ ) [*] .

وبالرغم من مرور ما يربو على ثمانية قرون على ظهور هذه المشكلة ، ورغم معاصرتها للكثير من المشاكل والازمات الدولية المختلفة التي وجدت طريقها للحل ، ورغم ادعاءات انكلترا المتكررة حول وقوفها الى جانب الشعوب المضطهدة ودفاعها الكاذب عن حقوق الانسان في هذا البلد او ذاك – بقصد التدخل المباشر او غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الاخرى خاصة في العالم الثالث – الا اننا نجدها كانت ولا تزال السبب الرئيسي في تفاقم الاوضاع وتازمها وفي دفعها نحو الاسوء في ايرلندا الشمالية .. فما هي اسباب ودوافع هذه المشكلة ؟ وما هو الحل الذي يمكن اعتماده اساساً في طي صفحاتها نهائياً ليكون مرضيا لجميع الاطراف ذات العلاقة ؟ .. هذا ما سنحاول الكشف عنه والاجابة عليه من خلال استعراض الخصائص الجغرافية والاسس التاريخية للاقليم مع التأكيد على دذور المشكلة وتشابكها اقليمياً ودولياً فضلاً عن المواقف المختلفة لاطرافها محلياً ..

## الخصائص الجغرافية لجزيرة ايرلندا :

تقع ايرلندا الى الغرب من انكلترا حيث تمتد بين دائرتي عرض ٥١ – ٥٥° شمالاً وخطي طول ٦ – ١٠° غرباً ، يحدها المحيط الاطلسي من جهتي الشمال والغرب بينما يحدها البحر الايرلندي وقنال الشمال من جهتي الشرق والشمال الشرقي ، اما من جهة الجنوب الشرقي تفصلها قنال سانت جورج ويحدها من جهة الجنوب البحر الكلتي – خارطة – ١ .

[*] يشير الرقم الاول داخل القوسين الى تسلسل المصدر الوارد في قائمة المصادر المثبتة في نهاية البحث ، اما الرقم الثاني فيشير الى رقم صفحة الاقتباس من المصدر .

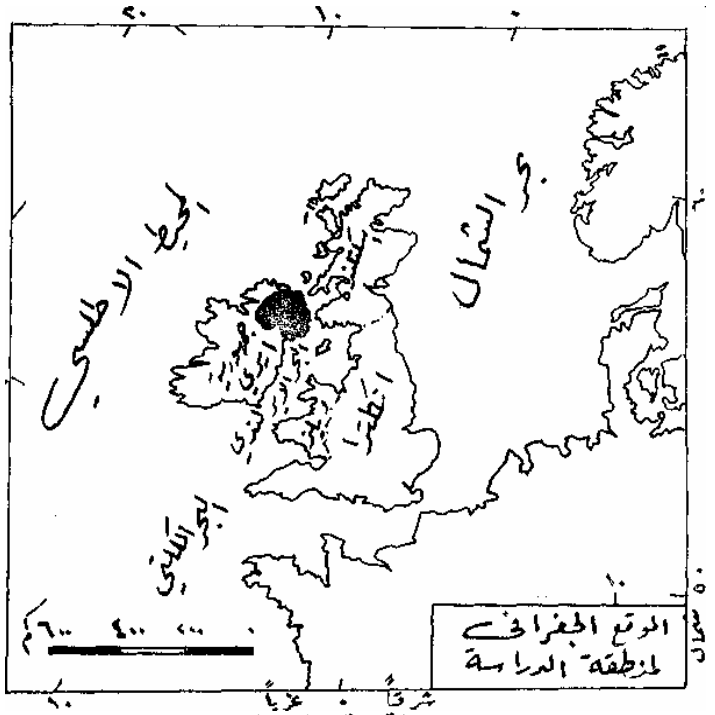


**خارطة رقم ( ١ )**

تبلغ مساحة ايرلندا ٨٤,١٢١ كم$^{٢}$ تشكل ايرلندا الشمالية الجزء الشمالي الشرقي منها بمساحة قدرها ١٤,١٢١ كم$^{٢}$ – تخضع للحكم البريطاني – ، اما المساحة المتبقية والبالغة ٧٠,٠٠ كم$^{٢}$ فتمثل مساحة جمهورية ايرلندا الحرة – ايري – ( ٢ / ٩١٦ ) .

ويظهر ان الموقع الجغرافي واضحاً في تحديد طبيعة الظروف المناخية السائدة حيث يعد مناخ الجزيرة ضمن اكثر انواع المناخ اعتدالاً على سطح الارض لكونه ينتمي الى مناخ السواحل الغربية المعتدل الدافئ ( cfb ) – وفقاً لتصنيف كوبن المناخي – لتأثره بالمؤثرات البحرية لتيار الخليج الدافئ والتي ينعكس اثرها في خفض المعدلات الحرارية حيث ر يتعدى معدل كانون الثاني ١,٥ مْ في حين يكون صيفها بارد نسبياً اذ يصل المعدل الحراري لشهر تموز ١٥مْ ( ٣ / ١٤٢ ) .

اما الامطار فتتباين في توزيعها الفصلي من جهة لاخرى تبعاً للموقع الجغرافي ، ومع ذلك ، فانها تسقط بكميات مناسبة في كل فصل مع وجود قمة واضحة خلال فصل الشتاء حين يتكرر مرور الاعاصير والمنخفضات الجوية لتبلغ اقصاها في الجهات الساحلية الغربية حيث تصل في محطة فالينسيا الواقعة في جنوب غرب ايرلندا الى اكثر من ١٤٢٢ ملم . وتقل الامطار بالاتجاه شرقاً ، كما يتكرر حدوث ظاهرة الضباب بكثافة قد تصل الى حد انعدام الرؤيا خاصة عند السواحل .

اما من حيث المظهر التضاريسي ، فتعد ايرلندا اكثر الجزر المواجهة لشواطئ اوربا اندماجاً وانتظاماً في شكلها حيث يفصلها عن انكلترا البحر الايرلندي الذي يتصف بكثرة عواصفه والذي يتراوح عرضه بين ٢٠ – ١٢٠ ميلاً وتقع اضيق نقطة فيه بين شمال ايرلندا واسكتلندا .

ويتميز سطح الجزيرة بوجود السهل الاوسط الذي يسمى بحوض نهر شانون الذي يغطي معظم اجزائها حيث يمتد حتى ايرلندا الشمالية – اقليم اليستر – ، وتحيط به سلاسل من المرتفعات والاودية من جميع الجهات باستثناء الجهة الشرقية ( ٤ / ٣٣٣ ) ، اما في الجزء الشمالي الشرقي – اقليم اليستر – ، فتشكل الهضبة مساحة واسعة منه حيث تعتبر امتداداً لمنطقة دولولاند في اسكتلندا . وتحتل سلسلة جبال لوك نياك التي يبلغ طولها ٣٩٦ كم مركز الهضبة حيث ترتفع على جوانبها بعض الهضاب البسيطة مثل جبل مورن الذي يبلغ ارتفاعه ٨٥٢ م وجبل سبيرن ٦٨٣ م في الجنوب الشرقي ، بينما تمتد هضبة انتيرم في جنوبها الغربي . اما السواحل فتكون منخفضة جداً كما في لوكس فويال وبلفاست وتعد انهار بان وارن وفويال اهم انهار هذا الجزء من الجزيرة ( ٢ / ٩٢٦ ) .

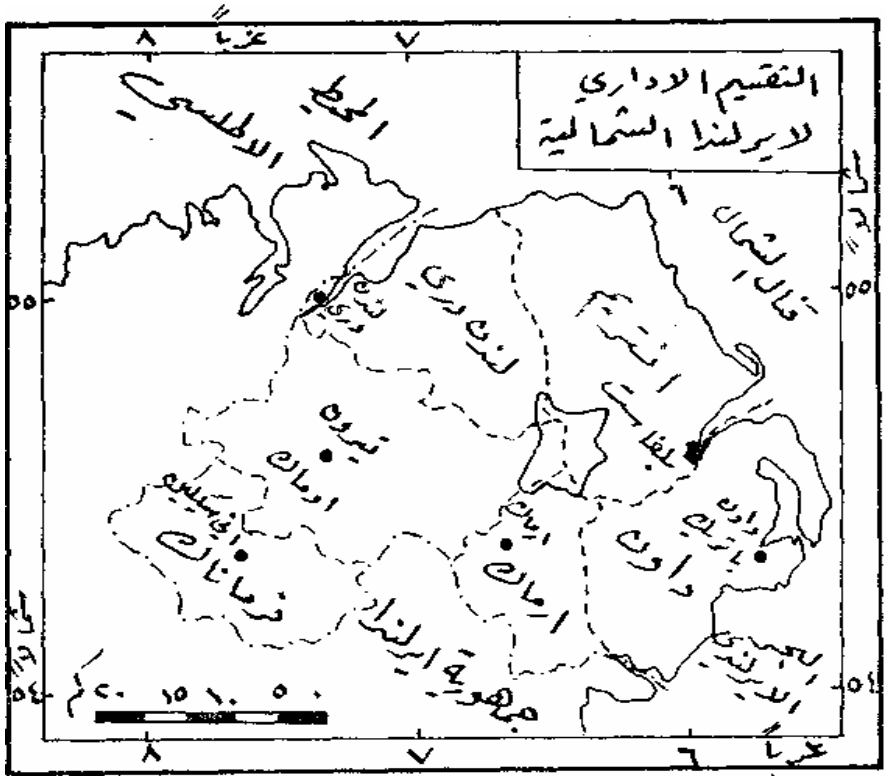


خارطة رقم ( ٢ )

## الاحوال البشرية والاقتصادية لايرلندا الشمالية :

تضم ايرلندا الشمالية – اليستر – ستة مقاطعات – دوقيات – وهي : انتريم وعاصمتها بلفاست ، وارماك وعاصمتها ارماك ، وداون وعاصمتها داون باتريك ، وفرماناك وعاصمتها اني سكلين ، ولندن دري وعاصمتها لندن دري ، وتيرون وعاصمتها اوماك ، اما العاصمة الاقليمية فهي مدينة بلفاست – خارطة ٢ – . ومن المدن المهمة الاخرى ، بال كاستل ، باليمينا ، بانكور ، لاون ، كوليرن ، اماكا ستراابان ( ٢ / ٩١٦ ) .

بلغ عدد سكان ايرلندا الشمالية عام ١٩٧٩م ، ١,٥٣٨,١٠٠ نسمة (٥ /٤٣٥ ) ، في حين بلغ عددهم عام ١٩٨٦م ١,٥٦٧,٠٠ نسمة ( ٦ / ٧٢٢ ) بمعدل نمو سنوي قدره ٠,٣٧ % . وتشكل الاقلية الكاثولوكية حوالي ثلث السكان ٥٠٠,٠٠ نسمة اما البقية فهم البروتستانت ( ٢ / ٩١٦ ) اما من حيث التركيبة السكانية فتشير خريطة توزيع السكان لعام ١٩٣٧م الى انهم كانوا موزعين بنسب متفاوتة على المقاطعات المختلفة حيث يشكل الكاثولويك اكثر من ٥٠% من مجموع السكان ويتركزون بشكل رئيسي في مقاطعات جمهورية ايرلندا الحرة بينما تغلب على المقاطعات الاخرى الاغلبية البروتستانية كما في مقاطعات ايرلندا الشمالية ( ٧ / ٤٦٥ ) . ويبدو ان لطبيعة ذلك التوزيع السكاني اثاره السلبية التي انعكست على شكل وتطور العلاقات المكانية بين السكان واثرت ايضاً على توزيعهم حسب قومياتهم ومذاهبهم الدينية التي تتشعب بجذورها المتشابكة لتتوافق وتعدد الاتجاهات واختلاف المصالح مما اسهم في بروز وتفاقم " المشكلة الايرلندية " سياسياً وساعد في تحديد ورسم مساراتها وتفاعلاتها محلياً واقليمياً حتى الوقت الحاضر ( ٨ / ٢٥٥ ) .

لقد كانت اللغة الكلتية هي اللغة السائدة في الجزيرة الايرلندية كما ان النظام القبلي هو النظام الشائع فيها قبل غزوها من قبل المحتلين الانكليز في العصور الوسطى ، حيث ان المجتمع الايرلندي يتكون من قوميات متعددة اشهرها الكلت والايبريين والنورمان والانكليز والسكسون ، مقسمة على اساس القبائل والبطون وتسكن كل منها منطقة خاصة بها حيث تكون الارض ملكاً مشاعاً لكل افراد البطن او القبيلة ، وكانوا يحترفون الزراعة وتربية الماشية والقرصنة ، ومع ذلك ، فان الشعب الايرلندي يمتلك تقاليده القومية الخاصة منذ اقدم الازمنة حيث تدل على ذلك وتؤكده الكثير من مدارس الشعراء والنظامين التي حظيت بالكثير من الشهرة والنفوذ والثروة والمكانة الاجتماعية الرفيعة ( ١ / ٧٩ ) ولقد ظل معظم الايرلنديين محافظين على عقيدتهم الكاثوليكية خلال فترة الاصلاح الديني وربما كان ذلك دافعاً قوياً لهم للرفض والاحتجاج ضد انكلترا البروتستانية ( ٤ / ٣٣٣ ) .

ويبدو ان النشاط الاقتصادي للسكان قد اعتمد اساساً على القطاع الزراعي حيث يشكل الفلاحون والمزارعون اكثر من ثلثي مجموع السكان مما يؤكد ارتكاز اقتصاد الجزيرة على هذا الجانب فضلاً الى انه لم تقم فيها صناعات كبيرة وانما اقتصر نشاطها الصناعي على بعض الصناعات البسيطة كما في مدينة بلفاست مثل الصناعات النسيجية ورغم التحول من الصناعات التقليدية الى اقتصاد الخدمات الا ان اقتصادها ظل يعتمد على الموارد الزراعية والانتاج الحيواني حيث تشكل محاصيل البطاطس والقمح والشعير والشوفان والكتان واللفت والبرسيم اهم منتجاتها الزراعية فضلاً عن امتلاكها لثروة حيوانية كبيرة حيث تربى الابقار والاغنام والخنازير كما تمارس حرفة صيد الاسماك .

وتعتمد اغلب صناعاتها على الموارد الزراعية والمنتجات الحيوانية كصناعة الاغذية والمشروبات وحفظ اللحوم ومنتجات الالبان حيث تقوم بتجهيز اسواق انكلترا منها فضلاً عن صناعة تعليب الاسماك وصناعة الانسجة اليدوية المعتمدة على الكتان المستورد والتي تعد من الصناعات التقليدية ، اضافة لصناعة المطاط والالياف وصناعة السفن التي تحتل المركز الثالث فيها بين الجزر البريطانية ، كما تلعب صناعة السياحة دوراً مهماً ومساعداً في الاقتصاد الايرلندي ( ٢ / ٩١٦ ) .

ومن ملاحظة الخارطتين ( ٣ ، ٤ ) يمكن الاستدلال الى اثار التمييز والتعصب ضد المناطق ذات الاغلبية الكاثوليكية مقارنة بالجهات الاخرى وذلك من خلال ارتفاع نسبة السكان العاطلين عن العمل في المقاطعات الاولى عنها في الثانية .

## الجذور التاريخية للغزو الانكليزي واحتلال الجزيرة الايرلندية :

بدأ الغزو الانكليزي لايرلندا في عهد الملك هنري الثالث ( ١١٥٤ – ١١٨٩م ) ، وقد استهدف الاقسام الشرقية والجنوبية الشرقية من الجزيرة الايرلندية ، وهي الاجزاء المواجهة للساحل الانكليزي ، متخذاً منها قاعدة انطلاق للتوسع والسيطرة والانتشار التدريجي على اقاليم جديدة اخرى ، مستغلاً الخلافات والمنازعات بين زعماء القبائل والبطون الايرلندية ، حيث اسفر ذلك عن سيطرة الانكليز على تلك الجهات متخذين من مدينة دبلن مركزاً لهم وسمي هذا الجزء حينذاك بالقلعة او الحصن – pale – . ولقد

استمر الانكليز في توسيع نفوذهم على اجزاء اخرى من الجزيرة ، فبعد سيطرتهم وتمركزهم على اقسامها الشرقية امتد نفوذهم للاقاليم الوسطى خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر حيث اتخذوا منها رأس جسر لاحتلال الاقاليم الجنوبية الغربية حيث تمت السيطرة فعلاً على اقليم مانستر الواقع الى الجنوب الغربي من ايرلندا في عهد الملكة اليزابيث وذلك عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لهذه المنطقة باثارة المنازعات بين زعماء القبائل المحلية فيها ثم القضاء على المقاومة الاهلية وتدمير كل معالم الحياة فيها وتحويلها الى ما يشبه الصحراء ، ثم ركزت الحكومة الانكليزية نشاطها وتوجهاتها الاستعمارية نحو الاقاليم الشمالية الغربية حيث استولت على اقليم اولستر عام ١٦٠٣م لتستكمل بذلك احتلالها للجزيرة باكملها ( ١ / ٨٠ – ٨٤ ) . وعلى الرغم من ان بريطانيا استكملت احتلالها للاراضي الايرلندية واخضعتها لسيطرتها الا انها لم تعلن رسمياً عن ضمها للتاج البريطاني الا في اوائل القرن التاسع عشر وذلك حينما اعلن رئيس وزرائها وقتئذ– وليم بيت– انها اصبحت جزءاً من بريطانيا( ٩/٣٠ /٣ / ٩٩٣ ) .

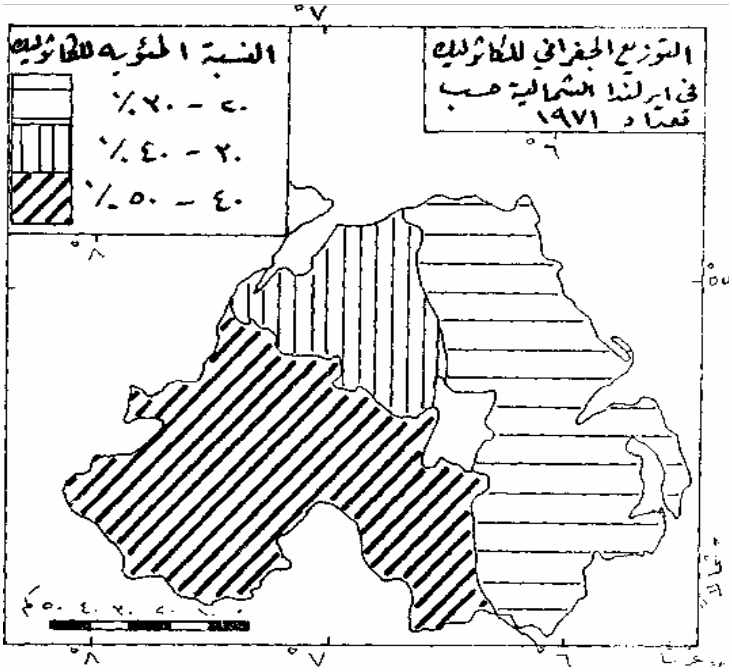


**خارطة رقم ( ٣ )**

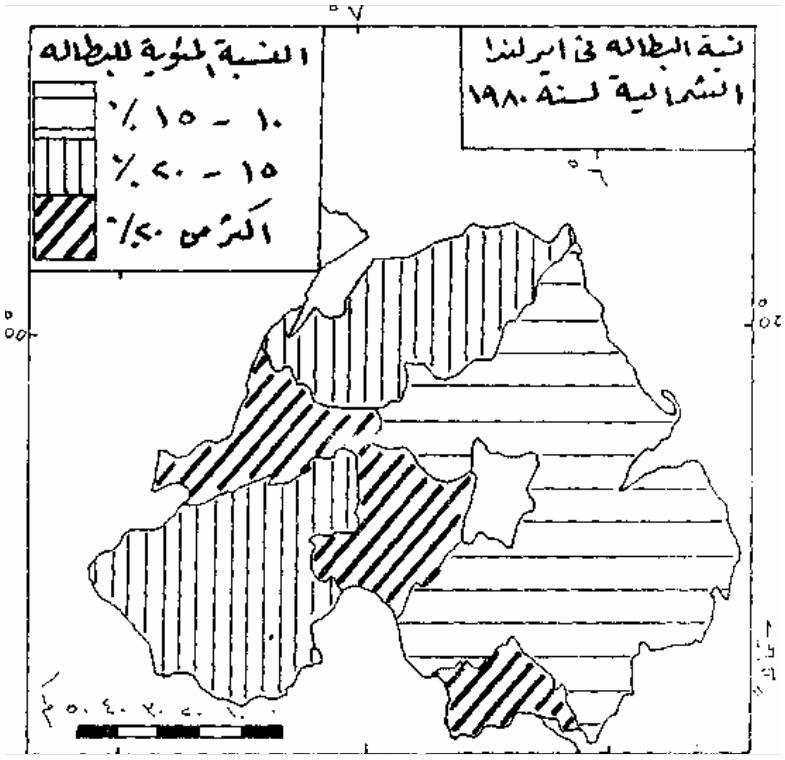


**خارطة رقم ( ٤ )**

انتهج المستعمرون الانكليز لتحقيق ذلك سياسة استعمارية صارمة تستند الى القوة العسكرية المباشرة والتدخل في الشؤون الداخلية باستغلال النزاعات والخلافات بين زعماء القبائل والبطون التي يتكون منها المجتمع الايرلندي او باثارة الخصومات بينهم واللجوء الى وسائل الغدر والاغتيال لزعمائهم فضلاً عن اعتماد اسلوب القوة والضغط والاضطهاد وذلك بمصادرة الاراضي وفرض قيود اقتصادية فاشية وتفريغ الجزيرة من سكانها الاصليين حيث بلغ عدد المهاجرين الايرلنديين الى الولايات المتحدة بعد ١٨٤٦م حوالي المليون والنصف من سكان ايرلندا خلال عشر سنوات ( ١٠ / ٢٥٦ ) هذا من جانب ومن جانب اخر تشجيع الانكليز والاسكتلنديين على الهجرة الى ايرلندا وتوطينهم فيها بدلاً من ابنائها المهجرين وقد رافق ذلك تعهد الحكومة الانكليزية من جانبها والتزامها

بحمايتهم متذرعة بشعار " بناء ايرلندا جديدة انكليكانية مخلصة تكون انكلترا ثانية " بالاضافة الى سعيها للسيطرة على الكنيسة الكاثوليكية ونشر العقيدة الانكليكانية بين الايرلنديين . كما عملت على زيادة وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الانكليزية وذلك عن طريق الاستغلال البشع لموارد الجزيرة لشل اقتصادها الوطني وتثبيت تبعيته للاقتصاد الانكليزي وعدم السماح لها ببناء كيانها الاقتصادي الخاص والحيلولة دون تطورها وذلك بالابقاء عليها كبلد زراعي تابع لانكلترا ( ١ / ٨٢ – ٨٦ ) .

اما عن ردود الفعل لهذا الاحتلال فقد واجه الانكليز مقاومة شديدة من الشعب الايرلندي حيث ظهرت حركات وطنية عديدة قاومت الاحتلال منذ بدايته ولا تزال تقاومه حتى الوقت الحاضر ، حيث استمر كفاحها عدة قرون وكان هدفها دائماً التحرر من الاستعمار والاستغلال وانتهجت لتحقيق ذلك اساليب مختلفة ، ورغم انها لم تكن منظمة او ذات طابع جماهيري في رحلتها الاولى لكنها سرعان ما تطورت وتحولت فيما بعد الى مقاومة منظمة اتخذت شكل ثورات شعبية برز فيها العديد من الزعماء والقادة الوطنيين .

لقد كان من بين تلك الحركات الشعبية ، جماعات – عصابات الفلاحين التي تسمى الفتيان البيض ( ١٧٦٠ – ١٧٧٠ ) – ، وحركة ايرلندا المتحدة ( ١٩٩١م ) ، وحركة ايرلندا الفتاة خلال القرن التاسع عشر ، والجمعية الكاثوليكية عام ( ١٨٢٣م ) ، وحركة الشين فين التي تعني : نحن انفسنا عام ( ١٩٠٦م ) ، والجيش الجمهوري الايرلندي ومنظمة جيش التحرير الوطني ، حيث قامت هذه الحركات بعدة ثورات تحررية كان اولها عام ( ١٥٣٤م ) في اقليم مانستر ومن ثم توالت الثورات منذ ذلك الحين بدون توقف شملت ثورة اقليم اوليستر عام ( ١٥٦٧م ) وثورة اقليم مانستر عام ( ١٥٧٩ – ١٥٨٥م ) ، وثورة عموم ايرلندا عام ( ١٥٩٥ – ١٦٠٣م ) وعام (١٦٤١م ) التي استمرت لعشرة اعوام وغيرها كثير حيث لا يزال الشعب الايرلندي يناضل من اجل نيل حريته واستقلاله عن انكلترا وازاحة الاحتلال الانكليزي وانهاء السيطرة الاجنبية ( ١١ / ١٠٦ ) ( ١ / ٨٧ – ٩٥ ) ( ٧ / ٤٦٩ – ٤٧٣ ) .

**الاسباب والدوافع الكامنة لمظاهر التمييز في المشكلة الايرلندية :**

قد يبدو للكثيرين ان ( المعضلة ) الايرلندية ترتبط في الاساس بالصراع الطائفي ( المسيحي ) بين البروتستانت الانكليز والكاثوليك الايرلنديين كما يحلو للاعلام الغربي عامة والبريطاني خاصة ان يصورها ، الا اننا نعتقد ان الاساس فيها هو كونها صراعاً قومياً بين امة مستغلة تنزع الى التحرر من الهيمنة والاستعمار البريطانيين بانتهاج حرب التحرير الشعبية وبين سلطة اجنبية تهدف للمحافظة على وجودها السياسي والعسكري وهيمنتها الاقتصادية واستمرار استغلال ثرواتها فضلاً على كونه يشكل صراع بين امتين مختلفتين في اللغة والعادات والتقاليد التي عززتها الحساسية الطائفية المفرطة بينهما رغم انه لم تتضح التعددية المذهبية حينها التي برزت بعد الاحتلال الانكليزي ( القرن الخامس عشر ) كنتيجة لهجرة المستوطنيين الانكليز والاسكتلنديين الى الجزيرة الذين يعتنقون المذهب البروتستاني وتفوقهم عددياً على الوطنيين الايرلنديين الدين يدينون بالكاثوليكية . وهكذا فقد ارتبطت مسألة التباين القومي مع الاختلافات المذهبية التي تحاول الادارة الانكليزية ايهام الرأي العام بانها تشكل الاساس في المشكلة للتقييم على مسألة الانتماء للارض بين الايرلندي وغيره سيما وان الورقة الدينية استخدمت من قبل بريطانيا كوسيلة لتمزيق وحدة الشعوب في جهات كثيرة اخرى . ومما يؤكد ذلك ظهور بوادر المشكلة حالما وطأت اقدام الجنود الانكليز ارض الجزيرة الايرلندية خلال الحملة الاولى في عهد الملك هنري الثاني التي هدفت السيطرة وبسط النفوذ واستغلال الموارد المتوفرة فيها ، كما ان الكنيسة الانكاليكانية لم تكن قد ظهرت بعد ، فقد كان ظهورها عقب قيام حركة الاصلاح الديني في انكلترا في عهد الملك هنري الثامن ١٥٠٩ – ١٥٤٧م – مما يؤكد ما ذهبنا اليه من كون الصراع لم يكن صراعاً طائفياً وانما كان ولا يزال صراعاً سياسياً قومياً – .

لقد ترك الاحتلال الانكليزي اثار سلبية وخيمة على التطور التاريخي للجزيرة الايرلندية حيث عمل على عرقلة عملية التطور والبناء الاصيل ( القومي ) فيها وعطل امكانية انتهاجها خطاً سياسياً وحضارياً مستقلاً للشعب الايرلندي واخضعه للاسترقاق والاستبعاد لفترة زمنية طويلة. ولتحقيق ذلك النهج ، فقد عمد المحتلون الانكليز الى تطبيق

النمط الاقطاعي في العلاقات الانتاجية حيث ازيحت القبائل الايرلندية من مواطنها وقُتل بعض زعمائها او نفيهم الى خارج البلاد ، كما انتزعت منها ملكيتها للاراضي الزراعية الخصبة التي وزعت على النبلاء والقادة العسكريين وكبار الموظفين الاداريين الانكليز فضلاً عن مطالبة الفلاحين بدفع الضرائب الباهضة وارغامهم على القيام باعمال السخرة في بناء الطرق والجسور واقامة القلاع لحساب اللوردات الجدد من المستوطنين الانكليز اضافة الى ارغامهم على نسيان اصلهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكل سماتهم الثقافية واجبارهم على استخدام اللغة والاخذ بالعادات والتقاليد الانكليزية وذلك في محاولة لاستئصال العادات والتقاليد الايرلندية والغاء القوانين والاعراف المحلية ومسخ الثقافة الاصلية للسكان واحلال القوانين والاعراف الانكليزية محلها معتبرين اي مخالفة لهذا النهج الجديد بمثابة خيانة كبرى للحكومة كما جاء في القانون الصادر عام ١٣٦٧م في عهد الملك ادورد الثالث ١٣٢٧ – ١٣٧٧ ( ١ / ٨٠ ) .

يظهر من العرض السابق ، ان للجانب الاقتصادي اثره الواضح في قيام المشكلة الايرلندية وتعقد سبل حلها ، خاصة ما يتعلق بمصادر الانتاج واساليبه ، ففي الوقت الذي اصبحت فيه انكلترا بلداً صناعياً نتيجة للثورة الصناعية ، فقد ظلت ايرلندا بلداً زراعياً كما اشرنا سابقاً ، فمنذ مطلع القرن الماضي ، استحوذ الانكليز المحتلين ، على معظم الاراضي الزراعية في الاقليم حيث ان ٩٧% منها كانت مملوكة من قبل الانكليز الذين يبلغ عددهم حينها حوالي ١٤,٠٠٠ نسمة ، في حين تتوزع المساحات المتبقية على ممتلكيها من الايرلنديين الذين يربو عددهم على ٥٤٠,٠٠٠ نسمة . وقد ظهر اثر ذلك بشكل كبير من خلال مشكلة الاراضي التي كانت العامل المباشر في بروز وتفاقم المشكلة وذلك حينما اصبحت اراضي ومساحات زراعية واسعة – بفعل الاحتلال الانكليزي – بيد كبار الملاك الانكليز واستمرار ذلك الوضع جيلاً بعد جيل حيث تنتقل الملكية بالوراثة او بالشراء وذلك حينما بدأ تطبيقه منذ عهد حكومة كروميل ، كما ان معظم الملاكين لا يقيمون في ايرلندا وانما يديرونها من انكلترا – الملاك الغائبون – من خلال الوكلاء والمعتمدين المتنفذين ( ١٢ / ٢٧٧ – ٢٧٩ ) . لقد كان القهر والاستلاب من بين الاساليب التي انتهجها اولئك الوكلاء متعمدين ان يظل الفلاح الايرلندي في حالة فردية

يكون فيها خاضعاً لهم فضلاً عن الاثر الاجتماعي المتمثل في طغيان حالة من البؤس والفقر وعدم المساواة في كثير من المظاهر التي يعاني منها الايرلنديون خاصة وانهم في غالبيتهم ينتمون الى الطبقة العاملة غير الماهرة فضلاً عن كونها تقطن في احياء خاصة بهم تتسم بالبطالة والفاقة والعوز ( ٧ / ٤٤٦ ) ، بعكس المناطق التي يقطنها المهاجرون البروتستانت التي تتميز بتطورها الاقتصادي ، وبذلك فقد عمدت بريطانيا على تشكيل الوضع المذهبي بما يخدم مصالحها عن طريق تهجير اعداد كبيرة من البروتستانت الى ايرلندا ( خارطة ٣ ) .

ولا يقتصر الامر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط وانما يبرز اثر العامل الديني بوضوح في تعميق شقة الخلاف وتعقيده بين مختلف اطرافه ، فقد مارس المستعمرون الانكليز شتى انواع الاضطهاد ضد الايرلنديين من الكاثوليك مقابل دعم البروتستانت من اتباع الكنيسة الانكليكانية . ولهذا فقد اصبح المواطن الايرلندي يعاني من الاستغلال القومي والاقتصادي فضلاً عن القهر والتخلف الاجتماعي والتسلط الديني ، فعندما ظهرت الكنيسة الانكليكانية حاول الانكليز ارغام الايرلنديين على ترك عقيدتهم الكاثوليكية واعتناق العقيدة البروتستانية ( ١ / ٨١ ) ، وعندما رفض الايرلنديون ذلك استولت الكنيسة الانكليكانية على كل اموال واملاك الكنيسة الكاثوليكية الايرلندية رغم انه لم يكن للاولى اتباع الا في اجزاء صغيرة جداً من الجزيرة مما دفع الكاثوليك لبناء كنائسهم باموالهم الخاصة علاوة على دفع الضرائب لكنيسة الاقلية البروتستانتية مما ولد شعوراً بعدم المساواة والظلم والاضطهاد الديني ( ١٢ / ٢٧٨ ) .

ورغم كون المسألة الدينية قد حلت بموجب قانون عام ١٨٢٩م وذلك بمنح الحرية للكاثوليك حيث اصبح جميع السكان متساوين في الحقوق والواجبات ، الا انه واجه معارضة قوية من جانب البروتستانت . ومع ذلك ، فقد استطاع كلادستون عام ١٨٦٩م اصدار قانون جديد رفع بموجبه صفة كنيسة الدولة عن الكنيسة الانكليكانية مما افقدها سلطتها القضائية وحقها في استحصال ضريبة العشر التي كانت تدفع لها سابقاً . وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات والمعالجات للمسألة الدينية فقد ظلت المشكلة الايرلندية قائمة منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر ( ١٠ / ٢٦٣ ) .

ويبرز العامل السياسي كاحد ابرز الاسباب والعوامل المؤثرة في اثارة واستمرار المشكلة الايرلندية ، فقد كانت المقاطعات الايرلندية تدار بصورة غير مباشرة من قبل الادارة الانكليزية الى صدور قانون عام ١٥٤١م الذي اعتبر بموجبه ملك انكلترا سيداً على ايرلندا حيث يعين نائباً عنه لحكمها يحمل لقب – نائب الملك في ايرلندا – واتخذ من مدينة دبلن مركزاً للادارة الانكليزية بعد منحه صلاحيات واسعة جداً اقتربت من صلاحيات الملك نفسه ، ومع ذلك فقد كانت جميع التوجيهات تاتي من ويست منستر في لندن .

وفي عام ١٦٩٥م صدر مرسوم ملكي ( قانون بوينغ ) يقضي بتشكيل البرلمان الايرلندي الذي جاء على غرار البرلمان الانكليزي حيث يتكون من مجلسين ، يعرف الاول بمجلس اللوردات ، ويتكون من ممثلي كبار النبلاء الانكليز وكبار رجال الكنيسة والقضاة وكبار الموظفين ، والثاني مجلس العموم ، ويضم ممثلين عن صغار النبلاء والفرسان وسكان المدن . ويعقد البرلمان مرة واحدة كل سنتين حيث كانت سلطاته محدودة وتخضع تشريعاته لموافقة مجلس ملك انكلترا الخاص الذي يتمتع بحق تعديلها ، كما لا يتم انعقاده في دبلن الا بموافقة الملك فضلاً على انه لا يناقش الا القضايا المشتركة بين انكلترا وايرلندا والتي سبق للبرلمان الانكليزي في لندن ان ناقشها ( ١ / ٨١) ( ٧ / ٤٦٩ ) . وقد استمر هذا البرلمان حتى نهاية القرن الثامن عشر حين الغاه الانكليز في بداية القرن التاسع عشر بموجب قانون الاتحاد الايرلنديين بمجلس العموم البريطاني في لندن ( ١٢ / ٢٧٧ ) ، ورغم كون البرلمان الايرلندي – رغم محدودية صلاحياته – لا يمثل ارادة الشعب الايرلندي بل انه يلبي رغبة المستوطنين الانكليز اصحاب النفوذ ، الا اننا نجد انهم لم يسمحوا باستمراره .

وربما كان للعامل الجغرافي الذي نعتقد ان له تأثير واضح انعكس في مدى تقبل السكان الاصليين للثقافة الاجنبية التي عمل المستوطنين الانكليز على ادخالها لتحل محل ثقافتهم المحلية ، فقد كان لموقع الجزيرة المنعزل واحاطتها بالمياه من جميع جوانبها اثره في تمتعها بحماية طبيعية ذاتية عززت من عزلتها نسبياً فضلاً على سعتها وكونها من ابعد الجزر البريطانية عن انكلترا ، اضافة الى طبيعة اراضيها السهلية الخصبة

ووفرة مياهها وغزارة امطارها التي انعكست في جعل اقتصادها اقتصاداً ريفياً (زراعياً ) يعتمد على الاكتفاء الذاتي حيث حاول الانكليز عقب احتلالهم للجزيرة الى الى تحويله – اقتصاد السوق – القائم على اساس العرض والطلب مما كان له اثره على البناء الاجتماعي للمجتمع الايرلندي من خلال رفضه للثقافات الداخلية الذي قاده الى رفض شعبي ساحق للاحتلال الاجنبي استمر اثره حتى الوقت الحاضر .

## استقلال جمهورية ايرلندا الحرة – جمهورية ايري :

لقد تعددت الاساليب والوسائل التي استخدمها الايرلنديون في مواجهة الاحتلال الانكليزي ، ففي الوقت الذي استخدم البعض اسلوب المجابهة ، حاول البعض الاخر انتهاج الوسائل السلمية سعياً وراء الحصول على الاستقلال حيث كان العمل البرلماني احدى تلك الوسائل . ومع ان ذلك لم يأت بنتيجة حاسمة الا انه ساعد على القيام ببعض الاصلاحات الجوهرية خاصة خلال الفترة الممتدة بين ١٨٦٨ – ١٩١٠م شملت الاراضي الزراعية والحرية الدينية كما اسفرت عن تبلور فكرة الحكم الذاتي Home Rule التي طرحها كلادستون – زعيم حزب الاحرار – في البرلمان للتصويت عليها عام ١٨٨٦م الا انها جوبهت بالرفض وفشلت في الحصول على الاغلبية المطلوبة وذلك لمعارضة المحافظين لها ، ثم عاود الاحرار طرحها مرة اخرى عام ١٨٩٣م فقبلها مجلس العموم لكنها رفضت في مجلس اللوردات وكان السبب معارضة المحافظين لها ايضاً .

وعاودت وزارة الاحرار عام ١٩١٢م طرح القضية الايرلندية وكانت هذه المرة بصيغة لائحة لانشاء برلمان مستقل يخضع للبرلمان البريطاني في وست منستر حيث وافق مجلس العموم على اللائحة الجديدة في حين رفضها اللوردات وتكرر الرفض عام ١٩١٣م وبنفس الصيغة السابقة . وقد استغل حزب الاحرار قانون الاصلاح الدستوري لعام ١٩١١م الذي يقضي بان اية لائحة تقدم للمجلس في ثلاث دورات متتالية تصبح قانوناً حتى بدون موافقة اللوردات ، فقدم اللائحة للمرة الثالثة واصبحت حينئذ قانوناً واجب التنفيذ ( ٢ / ٩١٥ ) وبهذا حصلت ايرلندا على استقلال ذاتي واسع رغم انها ظلت مرتبطة سياسياً بانكلترا .

لقد كان البرلمان الايرلندي يتألف من مجلسين يقومان على تنظيم شؤون الجزيرة وحل مشاكلها ، الا ان الحكومة البريطانية احتفظت لنفسها بادارة الجيش والبحرية واصدار العملة وبشؤون العلاقات الخارجية ومع ذلك فقد اقسم المستوطنين الانكلوسكونيين على معارضة تطبيق قانون الحكم الذاتي وايدهم في ذلك المحافظون الانكليز وعندها خيم على الجزيرة شبح الحرب الاهلية وتزامن ذلك مع بداية نشوب الحرب العالمية الاولى ( ١٠ / ٢٧٦ ) فتعطل حينها موضوع الحكم الذاتي لايرلندا باجمعها مما اثار حفيظة الايرلنديين وقوّى من رفضهم ومعارضتهم للاحتلال الانكليزي فبرز نشاط حزب الشين فين ومنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي واتسم بالعنف الثوري المنظم والعصيان المسلح مع استمرار المساعي السلمية والسياسية لتحقيق الاستقلال . وقد اراد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا انذاك – ايجاد نوع من التفاهم فيما يخص قضية الاعتراف باستقلال ايرلندا ، وتوصل بشأن ذلك الى عقد معاهدة تم بموجبها تقسيم ايرلندا الى قسمين مع اجراء انتخابات البرلمانين احدهما في الشمال والاخر في الجنوب ، حيث جرت عام ١٩٢٠م انتخب فيهـــا ( ١٢٤ ) عضواً من الشين فين من جملة المقاعد البالغة ( ١٢٨ ) مقعداً ، اما في الشمال ولكون غالبية السكان من المستزطنين فلم يحصل الوطنيين الايرلنديين الا على عدد قليل من المقاعد في انتخابات البرلمان الجديد فيها .

وكنتيجة لهذه التطورات فقد برزت مشكلتان اساسيتان ، تمثلت الاولى في امكانية قيام دولة ايرلندا الجنوبية وفيما اذا ستكون مرتبطة بالتاج البريطاني ام لا ؟ ، وترتبط المشكلة الثانية بالاولى من خلال تحديد المدى الذي ترتبط به ايرلندا الشمالية بالجنوبية بعد ان ابعدتا عن بعضهما رغم المعارضة الشديدة من لدن الزعماء الوطنيين فيهما .

اما بشأن المسألة الاولى ، فقد توصل الطرفان لعقد اتفاق بينهما عام ١٩٣٧م يقضي بالاستقلال الكامل لايرلندا الجنوبية شرط ان لا تاخذ الدولة الجديدة اسم ( جمهورية ايرلندا ) الا في عام ١٩٤٩م ، وعندها حصلت الجزيرة على استقلالها الكامل رغم اقتطاع اقليم – اليستر – ايرلندا الشمالية منها ( ١٠ / ١٠٧ ) .

اما المسألة الثانية ، وبعد ان شعرت الاقلية الايرلندية من الكاثوليك بوضعها السياسي والاقتصادي الذي تمخض عن السياسات التى تنتهجها الاغلبية الانكليزية والاسكتلندية ، فقد تحركت منذ اواخر عقد الستينات وبدأت بحملات المطالبة بالحقوق المدنية من خلال القيام بالتظاهرات ثم تحولت الى المجابهة العسكرية المسلحة حيث استخدم الجيش الجمهوري السري كل امكاناته فيها تدعمه في كفاحه ذلك جمهورية ايرلندا وتمنحه تأييدها وبشتى السبل ( ٢ / ٩١٧ ) . ولقد استمر الايرلنديون في تصعيد نشاطهم بمختلف الوسائل ومنها عمليات التفجير والاغتيال هادفين في كل ذلك تحقيق حلم الاستقلال عن بريطانيا والذي لا يزال يمثل مطلباً عادلاً للشعب الايرلندي حتى الان .

## مواقف الاحزاب البريطانية والايرلندية :

تتباين مواقف الاحزاب السياسية في بريطانيا من قضية استقلال ايرلندا الشمالية ، حيث يتبنى الحزبان الريسيان – المحافظين والعمال – موقفاً رافضاً لاي شكل من اشكال الاستقلال او الانفصال عن انكلترا ، في حين اتخذ حزب الاحرار البريطاني ومجموعة اخرى من الاحزاب الصغيرة موقفاً اكثر اعتدالاً حيث نادت فيه بمنح الاقليم حكماً ذاتياً مرتبطاً ببريطانيا .

اما الاحزاب الوطنية داخل ايرلندا نفسها – من الكاثوليك – فانها جميعاً عملت ولا تزال وعلى مختلف الصعد باتجاه هدف استقلال ايرلندا الشمالية عن بريطانيا وصولاً لتحقيق وحدة الشعب والتراب الايرلندي حيث انتهجت السبل والاساليب المختلفة بضمنها اساليب العنف والكفاح المسلح للوصول الى هدفها كما سبق وبينا من قبل . وقد تبنى هذا الاتجاه كل من الجيش الجمهوري الايرلندي السري ومنظمة جيش التحرير الوطني التي انفصلت عنه مؤخراً تناصرهما في كفاحهما حكومة جمهورية ايرلندا الحرة – ايري – حيث يتخذ ذلك التاييد والدعم شكلاً سرياً او من خلال القنوات الدبلوماسية فضلاً عن المعونات المادية المختلفة المقدمة للمنظمات الايرلندية الشمالية ( ٧ / ٤٨٣ – ٤٩١ ) .

ونتيجة لتشابك وتصادم تلك المواقف ، ولتصاعد حملة العنف التي تقوم بها المنظمات والجماعات المطالبة بالاستقلال فقد ادى ذلك الى اشاعة جو من الخوف وعدم

الاستقرار الامني حيث شكل هذا الوضع ضغطاً له شأنه وتأثيره الكبير على الاقتصاد البريطاني الذي يعاني اصلاً من الركود والتضخم مما انعكس في دفع الرأي العام البريطاني باتجاه خلق حالة من الاستعداد النفسي لديه للتخلي عن اقليم ايرلندا الشمالية – اليستر – وهذا ما اتضح من خلال استطلاعات الرأي العام الذي نشرته مؤخراً الصحف الغربية عامة والبريطانية على وجه الخصوص والتي تؤكد رغبة غالبية البريطانيين في التخلي عن الاقليم ومنحه الاستقلال او الاتحاد الكونفودرالي مع ايرلندا الحرة . ويعتقد بعض المحللين السياسيين والمراقبين للاحداث الايرلندية استناداً لما نشرته بعض الصحف البريطانية مؤخراً ، ظهور انشقاق داخل المؤسسات السياسية للادارة البريطانية بين من يدعون الى العمل الجاد لتحقيق تسوية سلمية للمشكلة ، وبين اولئك المطالبين برفض المطالب الايرلندية وبمواجهة جماعات الجيش الجمهوري ومنظمة جيش التحرير الوطني وضربها وتصفيتها .

## الخلاصة والاستنتاجات :

يتضح من استعراض مختلف جوانب المشكلة الايرلندية ، انها تمثل نموذجاً لصراع قومي / سياسي بلبوس المذهبية الدينية ، فقد استهدف الانكليز من خلال احتلالهم للجزيرة الايرلندية قطع صلة شعبها عن جذوره الثقافية والقومية وتغيير عقيدته الدينية لغرض اعادة تشكيله وفقاً لما تقتضيه المصالح الاقتصادية والسياسية لانكلترا اولاً وبما يعزز فرض سيطرتها وديمومة احتلالها ثانياً . وحيث انهم فشلوا في تحقيق الهدف الاول رغم كون الاضطهاد الديني ( الطائفي ) لم يكن هو الاساس وانما هو تحصيل حاصل للتمييز القومي اذ ان جميع الايرلنديين يدينون بالمذهب الكاثوليكي ، حيث لم يشكل التمييز الديني اساساً في بروز المشكلة وانما استخدم كوسيلة لتحقيق الهدف الثاني . وحيث ان المجتمع الغربي عامة ، والبريطاني خاصة يقوم على مبدأ او يحكمه نظام المؤسسات التي تحكمها وتحركها مجموعة من المصالح المتشابكة التي تجنبها وتبعدها عن اتخاذ المواقف العاطفية ، فقد انعكس ذلك اولاً في استحالة الوصول الى نقطة التصادم او المواجهة العسكرية المكشوفة كما يحصل مثلاً في كثير من دول العالم الثالث ، وثانياً في نجاح

السياسة البريطانية في ابعاد المشكلة عن حلبة الصراع الدولي والايدولوجي الذي تمثل بالمعسكرين الامبريالي والاشتراكي ابان قوة الاتحاد السوفيتي وحلفائه فضلاً عن نجاحهم ايضاً في تفريغ المشكلة من جوهرها الديني وتحجيم دور الفاتيكان فيها . هذا من جانب ، ومن جانب اخر ، يظهر بوضوح تام تغاضي ما يسمى بالنظام العالمي الجديد عما يعانيه الشعب الايرلندي والاهمال المتعمد في طرح مشكلته ضمن الاطار الدولي كما يحاول ذلك النظام تطبيقه من خلال تعامله مع المشاكل السياسية في جهات اخرى من العالـــــم ( حيث نلاحظ فشل السياسة العربية في استغلال وتوظيف هذه المشكلة ووضعها في الاطار الذي يخدم تحقيق المصلحة القومية وترجيح كفة المواجهة مع الغرب الامبريالي ومع السياسة البريطانية بالذات المناهضة لمصالحها القومية ) وربما كان لافتقار النضال السياسي الايرلندي من ادوات صراعه مع خصمه والمتمثلة بالاضرابات والاعتصامات ومقاطعة المحتل الانكليزي ، يمثل الاسلوب الذي تركز عليه الشعوب الاوربية في نضالها السياسي من اجل انتزاع حقوقها سواء من المحتل او من الفئة الحاكمة ، ويتعزز ذلك الان ، وبدرجة كبيرة خاصة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القوميات الاوربية على المسرح السياسي مما يعم موقف الوطنيين الايرلنديين بتركيزهم على هذه النقطة خاصة وان الغرب الامبريالي يدعم هذا التوجه وبالتالي فستكون الحالة في صالح القضية الايرلندية حتماً .

ومن جانبنا نعتقد ان حل المشكلة وانهاء النزاع والتوتر يقتضي منح الشعب الايرلندي حق تقرير المصير وذلك بتنظيم استفتاء شعبي لعموم الجزر البريطانية بضمنها مقاطعة ايرلندا الشمالية ( اليستر ) وجمهورية ايرلندا الحرة بهدف تحديد واقرار الوضع السياسي الجديد لاقليم اليستر على ان يتم ذلك وفقاً لاحد الخيارين التاليين رغم اننا نعتقد ان مصالح بريطانيا هي التي ستقرر مدة سيطرتها واحتلالها للاقليم :

**الخيار الاول /** منح الحكم الذاتي للاقليم وارتباطه سياسياً بايرلندا مع احتفاظ كل طائفة بحقوقها الدينية وخصائصها القومية والوطنية المميزة لها ضمن اطار الدولة الايرلندية التي ترتبط بعلاقات قوية – سياسية واقتصادية – مع بريطانيا وضمن الكيان السياسي لجمهورية ايرلندا الحرة .

**الخيار الثاني /** استقلال ايرلندا الشمالية ( اليستر ) وارتباطها باتحاد كونفدرالي مع جمهورية ايرلندا الحرة حيث يضمن هذا الحل المقترح احتفاظ الاقليم بخصوصيته المميزة ويحد من الحساسية التي يتذرع بها البريطانيين في عدم ضمان حقوق المستوطنيين الانكلوسكونيين في ايرلندا الشمالية مع استمرار العلاقات الحسنة في مختلف المجالات بينها وبين بريطانيا .

## المصـــــادر


١. د. نوري السامرائي ، جذور المشكلة الايرلندية ، مجلة المؤرخ العربي ، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب ، العدد / ٤١ – ٤٢ ، عمان ، ١٩٩٠م .

2. Lepetit Robert, 2 , sous La direction de PAVL Robert, 5ed. Revue, 1981.

٣. د. علي حسين الشلش ، الاقاليم المناخية ، جامعة البصرة ، ١٩٨١ .

٤. د. هاشم خضير الجنابي ، جغرافية اوراسيا ، الموصل ، ١٩٨٧م .

٥. د. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج / ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

6. U.K. Britannica year book , 1989 , ( Encyclopedia) .

٧. د. عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، الكويت ، ١٩٧٧م .

8. R.D. Edwards, An Atlas of Frish Histary, 2ed. London, 1981 .

٩. سمير مصطفى ، البريطانيون وايرلندا ، صحيفة القادسية ، بغداد ،٣٠ / ٣ / ١٩٩٣م .

10. Malet – Isaac , caurs D'Histoire, DE 1948 A 1914 , classiques Hachette , paris , 1961 .

11. Jean H., Baptiste Daroselle , paris, 1962.

١٢. د. محمد مظفر الادهمي، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، بغداد ،١٩٨٨م .